أنباء سورية

رفض اقتراح روسي ـ إيراني بتشكيل فريق جديد للتحقيق في هجوم خان شيخون

واشنطن: النظام نقل معظم طائراته إلى مطار حميميم

الدخان المتصاعد نتيجة الغارات الجوية على ريف حماة ضمن معارك جبهة اللطامنة (شام)

عواصم ـ وكالات: أكد مسؤولون أميركيون أن النظام السوري نقل معظم اسطوله من الطائرات المقاتلة الى قاعدة حميميم العسكرية التي تسيطر عليها روسيا في اللاذقية، تحسبا لضربة أميركية جوية جديدة على غرار القصف الذي تعرض له مطار الشعيرات في حمص. وهو يؤكد ما أعلنه ناشطون قبل ايام من ان النظام اجرى عملية إخلاء سريعة لمطارات حماة والسين والضمير من الطائرات والعناصر الروس والإيرانيين.

ونقلت CNN عن المسؤولين الأميركيين أن النظام «عمد إلى نقل معظم أسطوله من الطائرات المقاتلة إلى القاعدة العسكرية الموجودة في مطار باسل الأسد الدولي الموجود باللاذقية، وذلك لأجل توفير الحماية» لها بعد الضربة الصاروخية الأميركية الأخيرة.

وبهذه الخطوة يكون النظام قد وضع طائراته على مقربة من قاعدة حميميم الجوية الروسية التي تنشر فيها موسكو طائراتها المقاتلة التي تشن عملياتها دعما للنظام، بحسب الشبكة الأميركية، وكانت واشنطن قد أكدت تدمير 24 طائرة حربية سورية قالت إنها تعادل ما نسبته 20٪ من إجمالي أسطول المقاتلات الجوية السورية، وهو ما نفته مصادر النظام وموسكو.

وتأتي هذه التصريحات، في وقت أعادت تأكيدات منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ان الهجوم الذي تعرضت له بلدة خان شيخون في ريف ادلب مطلع الشهر، نفذ بمادة السارين او ما يشبهها، وتوافقت هذه التأكيدات مع تحقيقات سابقة تركية وبريطانية وهو ما أعاد الجدل حول امتلاك النظام السوري بشار الأسد، لترسانة كيماوية بعد الإعلان عن تدميرها بالكامل عام 2013.

موسكو تعتبر أن هدف الضربة الأميركية استعراض القوة والتخويف

وفي اطار مساعيهما لتقويض تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها المنظمة، طرحت روسيا وإيران أمس اقتراحا لتشكيل فريق جديد للتحقيق في الهجوم «الكيميائي» في خان شيخون، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية.

ويدعو القرار الذي اطلعت عليه فرانس برس الى التحقيق «لمعرفة إذا كان السلاح الكيميائي استخدم في خان شيخون وكيف وصل إلى الموقع الذي حدث فيه» رغم ان هناك تحقيقا جاريا في الأمر.

ويدعو المقترح كذلك المحققين لزيارة مطار الشعيرات الذي قصفته الولايات المتحدة «للتحقق من المزاعم المتعلقة بتخزين اسلحة كيميائية» فيه.

لكن، رفضت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبر التصويت امس الاقتراح، وفق ما اعلن الوفد البريطاني لدى المنظمة.

وقال الوفد عبر تويتر ان «المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية رفض في شكل ساحق القرار الروسي ـ الايراني».

واعتبر الوفد البريطاني ان موسكو كانت تسعى الى «نسف بعثة التحقيق» الحالية، مؤكدا ان «بعثة التحقيق مستمرة والمملكة المتحدة تدعمها بالكامل».

وفي السياق، اعتبرت موسكو أن هدف الضربة الأميركية لقاعدة الشعيرات الجوية لم يكن تدمير السلاح الكيميائي، وإنما استعراض القوة والتخويف.

وقال مدير قسم الرقابة على الأسلحة وعدم الانتشار في الخارجية الروسية ميخائيل أوليانوف، في كلمة ألقاها في جلسة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية «إن التقاعس في إجراء التحقيق في بلدة خان شيخون السورية يضر بسمعة هذه المنظمة الدولية».

وأكد أوليانوف أن كل الاتهامات التي وجهت لدمشق باستخدام الأسلحة الكيميائية لا أساس لها من الصحة، وتستند إلى مواد مثيرة للشك نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما نفاه تقرير رئيس المنظمة أحمد أوزمجو، الذي اصدره امس الأول وأشار فيه الى عينات جمعت من ضحايا قتلوا في الهجوم.

من جهتها، ناقضت اسرائيل الرواية الروسية، وقال جيشها إنه يعتقد أن قوات الرئيس السوري بشار الأسد ما زالت تملك بضعة أطنان من الأسلحة الكيماوية.

وصرح مسؤول عسكري لـ«رويترز» بأن ضابطا كبيرا بالجيش الإسرائيلي قال في إفادة للصحافيين «لا تزال بضعة أطنان من الأسلحة الكيماوية» في أيدي القوات السورية.

تأخير الإفراج عن المعتقلين يؤخر إتمام "اتفاق المدن الأربع"

مهاجمو قافلة مهجرين تظاهروا بأنهم عمال إغاثة

عواصم ـ أ.ف.ب: كشف مسؤولون في الأمم المتحدة ان منفذي الهجوم الدامي الذي قتل فيه 130 شخصا نصفهم أطفال في تفجير قافلة المهجرين في منطقة الراشدين، تظاهروا بانهم عمال اغاثة.

وقال المبعوث الأممي الخاص لسورية ستافان ديمستورا في لقاء صحافي في جنيف ان «أحدهم ادعى انه يوزع مساعدات فجذب الأطفال، ثم قام بهذا التفجير المريع». بدوره، أكد يان ايغلاند الذي يرأس مجموعة عمل اممية لبحث المساعدات الإنسانية ان منفذي الاعتداء ادعوا انهم عمال اغاثة. وقال لصحافيين «نجهل هويتهم. لكننا نعلم بانهم زعموا بانهم عمال اغاثة». وكان ناشطون اتهموا عملاء للنظام بالتنكر بزي عمال الإغاثة لإدخال الشاحنة المفخخة التي كانت توزع على الأطفال الأطعمة قرب حافلات إجلاء المدنيين.

وفي السياق ذاته، تعطلت من جديد عملية التهجير المتبادلة والتي تعرف بـ«اتفاق المدن الأربع» بسبب تأخر النظام في تنفيذ البند المتعلق بالافراج عن 750 معتقلا في سجونه. وتوقفت الحافلات التي تقل مهجري بلدتي مضايا والزبداني في الراموسة ولم تستكمل طريقها الى ادلب حيث المعارضة، كما توقفت قافلة المخرجين من بلدتي كفريا والفوعة في منطقة الراشدين. وأوضح المرصد السوري لحقوق الإنسان ان «تحرك القافلتين مرهون بعملية الإفراج عن معتقلين في سجون قوات النظام»، مضيفا ان «القافلتين لن تتحركا إلا بعد الإفراج عن 750 معتقلا ومعتقلة في سجون النظام ووصولهم إلى مناطق سيطرة المعارضة».

رفض أميركي للمشاركة في اجتماع دعت إليه روسيا

جنيف ـ وكالات: اعلنت الولايات المتحدة رفضها المشاركة في الاجتماع الثلاثي الذي اقترحت موسكو عقده بمشاركة الامم المتحدة لبحث الملف السوري الاسبوع المقبل.

واعلن المبعوث الاممي الخاص لسورية ستافان ديمستورا اقتصار الاجتماع عليه وعلى نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف في جنيف الاثنين المقبل، مشيرا الى ان اللقاء الثلاثي المقترح تم تأجيله. وقال إن الولايات المتحدة قالت إنها «لن تستطيع المشاركة في الاجتماع الثلاثي الآن»، من دون توضيح السبب، لكنه أشار إلى أن «الاجتماع الثلاثي لم يلغ بل تأجل»، من دون أن يحدد الموعد الجديد.

وردا على سؤال بشأن أسباب امتناع واشنطن عن ارسال ممثل الى جنيف قال دي ميستورا «هناك نية حقيقية بالحفاظ على اللقاءات الثلاثية واستثنافها لكن الظروف غير ملائمة لعقدها يوم الاثنين». مضيفا ان «اللقاء الثلاثي مطروح دوما على الطاولة».

واضاف المبعوث الخاص «سنجري لقاء ثنائيا مكثفا جدا» مع نائب الوزير الروسي، لمناقشة اجتماعات أستانة التي تراعاها موسكو. وكرر المبعوث الخاص التأكيد على تنظيمه دورة سادسة من مفاوضات جنيف السورية في مايو.

اجتماع إيراني ـ روسي ـ تركي للتحضير لـ «أستانة 4»

طهران ـ الأناضول: عقدت كل من تركيا وروسيا وإيران اجتماعا ثلاثيا في طهران لبحث القضايا التقنية حول الأزمة السورية قبيل الجولة الرابعة لمحادثات «أستانة 4»، المقرر انعقادها يومي 3 و4 مايو القادم. وفي بيان صادر عنها أمس، قالت وزارة الخارجية الإيرانية: إن الاجتماع الثلاثي الذي جرى يومي 18 و19 أبريل الجاري تناول سبل الحل السياسي وملف مكافحة الإرهاب. وأوضح البيان أن جلسات الاجتماع الثلاثي في طهران بحثت عدة قضايا في مقدمتها «تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في عموم سورية، وتبادل الأسرى والمخطوفين» في البلاد. وأشار إلى حضور خبير من الأمم المتحدة في الاجتماع، إلى جانب الوفود التركية والروسية والإيرانية، مبينا أن الدول الثلاثة الضامنة ستعقد اجتماعا تحضيريا في 2 مايو القادم.

أنباء لبنانية

مصادر "الداخلية" لـ "الأنباء": العودة إلى قانون "الستين" لا تغني عن التمديد التقني للبرلمان من أجل التحضير للانتخابات

عون: لا يحلم أحد بالتمديد لمجلس النواب أو «الستين» أو «الفراغ»

بيروت ـ عمر حبنجر

وزير الطاقة سيزار ابي خليل والسفيرة الاميركية اليزابيث ريتشارد خلال وضع حجر الاساس لمبنى السفارة الاميركية الجديد في عوكر بكلفة مليار دولار (محمود الطويل)

الايام السياسية تتالى في لبنان، لكنها لا تتشابه، فما من يوم اتى افضل انفراجا من اليوم الذي مضى، والمهلة الدستورية الفاصلة عن جلسة التمديد لمجلس النواب في 15 مايو المقبل تضيق، فيما الانقسامات حول قانون الانتخابات تتسع عموديا وافقيا، بين ما هو مطروح من الصيغ القانونية نسبية كانت او مختلطة او عائدة الى قانون الستين المعدل في مؤتمر الدوحة.

هذا الانقسام لا يوفر احدا، من الحلفاء قبل الخصوم، فلا القوات اللبنانية مع القانون التأهيلي لحليفها جبران باسيل ولا حزب الله موافق على مختلط الرئيس نبيه بري الذي تخلى عنه صاحبه لمصلحة مشروع حزب الله النسبوي بالكامل، ولا تيار المستقبل حاسم امره مع اي قانون، والكل متناقض مع الكل، واغلبهم يجهل او يتجاهل باننا في الزمن اللبناني المرتبط بتوقيت الساعة السورية.

لكن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عاد وطمأن اللبنانيين بان الشوائب التي تعترض الاتفاق على قانون انتخابي جديد ستتذلل و«سنتوصل الى وضع هذا القانون، فانا اقسمت اليمين على ذلك، والحكومة نالت ثقة مجلس النواب على هذا الاساس، ولا يحلم أحد بالتمديد لمجلس النواب او البقاء على القانون نفسه او حصول فراغ».

وقال عون امام زواره: نشعر بالسعادة لأننا تمكنا من اعادة بناء وحدتنا الوطنية، وشعر الجميع انهم مواطنون ينتمون الى وطن واحد، لكننا لانزال نعاني من بعض نقاط الضعف التي تعوق عملنا في تحقيق المواطنة الكاملة للجميع.

ولفت رئيس الجمهورية الى الصعوبات التي تواجهها الطبقة الحاكمة في وضع قانون انتخاب جديد، وقال: مع الأسف، يتم التعامل مع هذا الأمر عبر ذهنيان كانت وضعت كل قوانين الانتخاب السابقة والتي يلزمها تغيير، ونحن نطالب بتغييرها، ما يتطلب بعض الوقت، لكننا سنصل الى نتيجة.

اللجان النيابية تجتمع بمعزل عن تعليق جلسات البرلمان

السلطات النقدية منشغلة بالعقوبات ضد حزب الله

وتساءل عون: اذا لم يتمكن المجلس النيابي من وضع قانون انتخابي جديد منذ 9 سنوات، اي منذ العام 2008 حتى اليوم، فماذا يستطيع ان يفعل؟ هذا امر غير مقبول اطلاقا، لقد اصبحت ولاية المجلس النيابي الحالي اشبه بولاية ملك.

واضاف: من الجيد اننا حققنا وحدتنا الوطنية، لكن هذه الوحدة لها ركائز عديدة، ومنها تنفيذ اتفاق الطائف، وعلى قانون الانتخاب الجديد ان يحترم مضمون بند اتفاق الطائف المتعلق به.

وتحدث عون من جهة ثانية عن الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، متسائلا: أين اصبحت هذه الهيئة؟ اين هي التدابير التي ستلغي الطائفية؟

عمليا، كل الصيغ والمقترحات المتصلة بقانون الانتخابات اما دُفنت واما مازالت في حالة الاحتضار، وفي طليعتها مشروع قانون الوزير جبران باسيل المعروف بالتأهيلي، ما يُقصّر المسافة الى قانون الستين، معدلا او مع المزيد من التعديل، وهذا ما ألمح اليه مجددا البطريرك الماروني بشارة الراعي وروج له، على غير عادة منه، الوزير السابق وئام وهاب.

وتقول مصادر وزارة الداخلية لـ«الأنباء» انه حتى في حال العودة الى قانون الستين، لابد من التمديد التقني لمجلس النواب، ريثما يتم التحضير للعملية الانتخابية، فيما اعتبر النائب عقاب صقر (المستقبل) ان التمديد امر لابد منه.

لكن القناة البرتقالية الناطقة بلسان العهد تحدثت عن طرح جديد لرئيس مجلس النواب نبيه بري مقابل «القانون النظيف» الذي تحدث عنه حزب الله، والمقصود النسبية الكاملة التي اعتبرها نائب الامين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم الصيغة المثلى، لكنه وفي حديث لـ«الأخبار» الح الى قبول الحزب بالأفكار التأهيلية «لكن موافقتنا نعطيها بعد تسلم صيغته النهائية».

وفي حال عدم الاتفاق على قانون، وهذا احتمال وارد، يكون الرئيس ميشال عون استنفد صلاحياته، فيما يسعى فرقاء الى التمديد، ويضيء آخرون على المادة 74 من الدستور التي تفرض على الحكومة توجيه الدعوة الى الانتخابات بموجب القانون النافذ، اي قانون الستين.

وكمؤشر على التخبط، رشحت معلومات حول احياء بعض المشاريع الانتخابية المختلطة على قاعدة النسبية بحسب دوائر وسطية.

وشهدت وزارة الخارجية مساء اول من امس اجتماعا للجنة الرباعية المؤلفة من التيار الحر وتيار المستقبل وحركة امل وحزب الله، كما نشطت الاتصالات بشكل لافت، حيث زار نائب رئيس حزب القوات اللبنانية جورج عدوان الرئيس سعد الحريري، وكان التقى الرئيس نبيه بري.

النواب نقلوا عن بري ان لا مصلحة لأحد بالوصول الى جلسة 15 مايو المقبل دون وجود مشروع قانون جديد للانتخابات، وحث الحكومة على متابعة جلساتها لاقرار قانون واحالته الى مجلس النواب، مؤكدا حاجة اي قانون للتوافق الوطني، اما النسبية فإنها تبقى الخلاص، اما الفراغ فيعني الموت والذهاب الى المجهول.

ويقول النائب علي فياض: الوقت يستنفد، وليس من احد مرتاح الى وضعه، هناك صيغ كثيرة طرحت منها طرح حزب الله بالقانون النسبوي على مراحل.

لكن عضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي خريس نقل عن الرئيس نبيه بري قوله ان الفراغ التشريعي قاتل، وهو يسقط كل مؤسسات الدولة، بدءا من رئاسة الجمهورية مرورا بالحكومة! واضاف: ليس لأحد ان يعتقد ان الفراغ في المجلس يبقي وضع البلد مريحا.

ونقل عن بري قوله: الصدق انتهى والكذب انتهى، فإلى اين نحن ذاهبون؟ وتقول مصادر عين التينة ان جهد بري وحده لا يكفي وان المشروع الذي كان تقدم به النائب علي بزي والذي ينص على انتخاب 64 نائبا على الاساس النسبي و64 نائبا على اساس الاكثري سقط، وان الرئيس بري هو الآن مع النسبية المطلقة التي طرحها حزب الله. في غضون ذلك، انشغلت الاوساط النقدية في بيروت بالبحث عن الوسائل الفاعلة لحماية لبنان من تداعيات الاصرار الاميركي على تجفيف منابع تمويل حزب الله، وهذا الامر بحثه الرئيس ميشال عون مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فيما هناك ثلاثة نواب لبنانيون يتابعون الامر مع الادارة الاميركية المختصة في واشنطن وهم: ياسين جابر (امل) وآلان عون (التيار الوطني الحر) وباسم الشاب (المستقبل).

وتشمل العقوبات الاميركية المنسقة بعض حلفاء حزب الله واشخاص من حركة امل، وتلاحق الادارة الاميركية منابع هذا التمويل في بعض دول اميركا اللاتينية، ويبدو ان هذه العقوبات بدأت تضغط على الحزب الذي بات جليا ان قميصه ضاق عليه، بدليل اتخاذه العديد من الاجراءات التقشفية. ولفت في بيروت امس جولة لوسائل الاعلام العربية والدولية نظمها حزب الله على الحدود الجنوبية، حيث تم اطلاع وسائل الاعلام على التحصينات الاسرائيلية الحدودية المستجدة.

بارود لـ «الأنباء»: التمديد سيفتح الباب أمام أزمة كبرى

بيروت ـ زينة طبارة

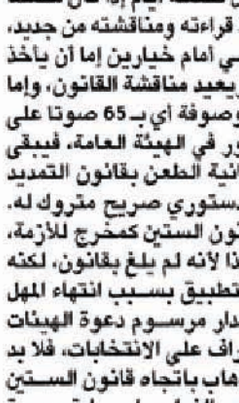
زياد بارود

رأى وزير الداخلية الأسبق زياد بارود أن أزمة قانون الانتخاب ليست مستجدة على الوضع السياسي في لبنان، إنما بدأت منذ اللحظة الأولى التي قررت فيها القوى السياسية تأجيل البحث بالقانون العتيد وعدم إعطائه الأولوية، مشيرا الى أن كل المحاولات منذ التمديد الأول في العام 2013 حتى اليوم لم تقترن بأي حسم، لا بل أغرقت البلاد بالتقنيات وأكدت أن الأزمة سياسية بامتياز أكثر منها أزمة صياغة وتقسيمات، وتركت علامة استفهام كبيرة حول ما إذا كانت معظم القوى السياسية تريد فعلا قانون انتخاب أم أن المراوحة ستبقى عنوان المرحلة حيث التمديد الثالث يقرع ابواب المجلس النيابي؟ ولفت بارود في تصريح لـ «الأنباء» إلى وجود مقاربتين لقانون الانتخاب، فالبعض يرى أن ما عجزت عنه القوى السياسية طوال سنوات، لن تتمكن منه خلال اسابيع، فيما البعض الآخر يراهن على الربع الساعة الأخير لولادة القانون العتيد نظرا لخطورة الفراغ الذي لا يستطيع اي فريق سياسي أن يتحمل تداعياته، ونظرا لضرورة استبعاد التمديد الذي إن حصل فسيفتح الباب واسعا أمام أزمة سياسية كبرى، مرجحا بالتالي إمكانية الوصول الى توافق حول قانون جديد قبل 15 مايو المقبل، خصوصا ان رئيس الجمهورية باستخدامه المادة 59 من الدستور لم يؤجل الأزمة بقدر ما حفز الفرقاء للوصول الى حل، لأن البديل عن الفراغ ليس التمديد، إنما قانون انتخاب جديد يتضمن تمديدا تقنيا لأسابيع قليلة. وحول ما يملكه رئيس الجمهورية من صلاحيات دستورية تخوله منع المجلس النيابي من التمديد لنفسه، لفت بارود الى ان رئيس الجمهورية لا يستطيع منع المجلس من الانعقاد سوى مرة واحدة خلال العقد العادي، كما انه لا يستطيع حله إلا بالتوافق مع مجلس الوزراء الذي يتطلب موافقة ثلثي أعضائه للمضي قدما بهذا الخيار، مشيرا الى من المتوقع ان يرفض الرئيس عون التوقيع على قانون التمديد ورده بالتالي إلى مجلس النواب خلال خمسة أيام إذا كان متسما بصفة المعجل المكرر وذلك لإعادة قراءته ومناقشته من جديد، عندها سيكون المجلس النيابي أمام خيارين إما أن يأخذ بملاحظات رئاسة الجمهورية ويعيد مناقشة القانون، وإما أن يصر عليه ويقره بأكثرية موصوفة أي بـ 65 صوتا على الأقل وبمعزل عن عدد الحضور في الهيئة العامة، فيبقى ساعتها أمام الرئيس عون امكانية الطعن بقانون التمديد أمام المجلس الدستوري كحق دستوري صريح متروك له.

وعن إمكانية العودة إلى قانون الستين كمخرج للأزمة، أكد بارود ان الستين مازال نافذا لأنه لم يلغ بقانون، لكنه في الوقت عينه لم يعد قابلا للتطبيق بسبب انتهاء المهل الدستورية وتحديدا مهلة اصدار مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وتشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات، فلا بد بالتالي إذا ما أرادوا مجددا الذهاب باتجاه قانون الستين من اصدار قانون جديد في مجلس النواب ولو بمادة وحيدة تقضي بتعليق المهل واعتماد أخرى جديد، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل الرئيس عون سيرضى في ظل وجود مهل جديدة بدعوة الهيئات الناخبة على أساس قانون الستين الذي لطالما أكد رفضه له؟ حتما لا.